ومتى تعذر المتاجر في العين المستأجرة أو بعد المرجع في العقد المستأجر للعمل فيها ضار ضامنا قوله كان حمل مزارع شعير وكذا عكسه كما لو انا نعم ضامنا للمتعدي الذي يقترب المتعدي ضامنا وذلك اذا اكترى دابة لحمل عشرة أصوع أو عشرة أرطال شعير مثلا فحمل عشرة براقا نه يضمن سواء قدر بالكيل أو الوزن فان كان للعكس بان اكترى لعشرة فحمل سبعة نظر فان كان البر مقدرا بالوزن فحمل مثل وزنه شعيرا ضمن لانه يكون أكثر حجما وان كان البر مقدرا بالكيل فحمل مثل كيله شعيرا لم يضمن لان الحجم والحالة هذه مستو ولا يخفى ان الشعير أخف وزنا فقد زاد اخيرا لك في التسمية وان ضربها الصرف المعتاد ولم يضمها بعد اذا صار المستأجر له المستأجر في الليل والزوج اذا ضرب زوجته والمعلم الصبي فانها ضمنا ما تولد منه لان تأديب الزوجة يكون بغير الضرب قوله واجر مثل الزائد يعني لو استأجر دابة لحمل شيء معلوم فزاد عليه لزمه مع المسمى اجره مثل الزائد وتقبض يده يد ضمان قوله ومن عرض بيتا ليزرع يعني لو استأجر ارضا للزراعة فغرس فيها وعصف على العراش من مثلها اجر مثل ذلك قوله وكذا اجر مثل العراش لذلك المدة ولو مع ذلك قلع العراش قوله وكذا اجر مثل الزائد يعني لو استأجر ارضا لزراعة البر فزرع الذرة كان في التسمية فالحكم كذلك قلع وسيأتي اجر مثل الذرة ولكنه يخير المالك فيها بين أجره مثل الذرة وبين القسط من المسمى اذا نقص الارض بزرع الذرة ولا يضمن الارض ان تلفت بحالها يعني لا يضمنها المستأجر ان تلفت بحالها والحالة هذه كان لان هذا العقد لا يخرج يده يد الغاصب كما

هذا

هذا

كالمتن من اطلاق قوله وضمن ان تقيد هذا ما اشار اليه المصنف في التمشية قوله وقلعها يعني ان للمالك قلع العراش في الوقت المذكور بين والحالة هذه قوله وان حمل هرا ومكن عرق لا يدا وانزرد فلم يضمن يعني لو اكترى دابة لحمل عشرة أصوع مثلا فحمل عليها خمسة عشر او كال خمسة عشر وهو المكترى على عشرة فحملها المكرى على دابته نظر فان لم يكن المالك معها وكدت تحت يد المتناجر صنعها كلها وان كان صاحبها معها وتلفت بفعل الحمل ضمن المتناجر الثلث في مثالنا هذا لانه الحامل والباشاره بقوله أو يده مع انها ضمن بقسط قوله كجلد أي بعير لو جلد الزائي البكر مائة وعشر بن جلدة مثلا فمات ضمن قسط الزائد وهو ستة من الجلد قوله ولا اجر دون شرط كما لو دفع ثوبه الى غسال ليغسله او سلم ثوبه لصانع ليصبغه أو سلم أرضه لبناء ليبني له او عبده لذلك ولم يسم له أجرة لم يلزمه اجرة كما لو دخل الحمام فحمه صاحب الحمام ولم يستأجره فلا شيء عليه ومثل الحجام لان العادة انه لا يكون الا باجرة فلا تؤثر العادة هنا من غير شرط قوله وان خاط قباء فقال الخرق بقميص حلف وحبس ارشه ولا اجر يعني لو استأجر خياطا لخياطة ثوب ثم دفعه اليه فقطعه الخياط قباء خاطه كذا لك فقال المالك انما امرتك تقطعه قميصا حلف المالك ولا اجره للخياط وعليه ارش ما نقص وهل الارش هو ما نقص من قيمة الثوب بقطعه قباء او ما بين قيمته مقطوعا قميصا وقباء فيه خلاف لم اقف على المرجح منه قوله وتنفسخ بقطع في عينه تلف معقود عليه يعني اذا تلف العين المستأجرة

Copyright © King Saud University